

## التأويل اللساني الكمي للوظيفة النحوية: قراءة فونولوجية في إعادة إنتاج الدلالة من معاني "لما"

محمد نجيب مغني صنديد

قسم اللغة والأدب العربي- كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية- جامعة عين تموشنت- الجزائر

[marni.sandid79@gmail.com](mailto:marni.sandid79@gmail.com)

تاريخ نشر البحث: 2021/8/4

تاريخ قبول النشر: 2021/6/15

تاريخ استلام البحث: 2021/4/20

### المستخلص:

قد بطلنا هذا البحث على بعض الإشارات الأكاديمية التي تستوجب إعادة قراءة المباحث النحوية الكلاسيكية، بغير التناول اللغوي الذي كانت عليه؛ لاسيما تلك التي ارتبطت بالمعاني النحوية المستنتقة من السياق المحمول في التراكيب اللغوية، وتلك المرتبطة أيضاً بالدلالة المسوقة في الوحدات المورفيمية- ومنها حروف المعاني- إلا أن تناولها اللساني الكمي هنا قد يتجاوز التصور اللغوي الكلاسيكي للوظيفة النحوية، بعدها مورفيمات نحوية، ومعانٍ مستخرجة من السياقات النحوية من التراكيب اللغوية الضامنة لها إلى تمفصلاتها الفونولوجية، بما تحمل من خصائص فيزيائية كمية المتناهية، تجعلها مسؤولة عن أداء تلك الوظيفة النحوية ذاتها، ومنتجة لدلالة مستجدة توافق سياقه العام المسوقة فيه، زيادة على الدلالات الهامشية التي تكون فارقية، حين افترانها بنظيراتها التي تشغل ذات الوظيفة، أو معنى نحوي واحد.

الكلمات الدالة: لسانيات الكم؛ الوظيفة النحوية؛ لما؛ التخريج الفونولوجي.

## Quantitative Linguistic Interpretation of Syntactic Function: Phonological Reading in the Reproduction of Semantics from the Meanings of "Lamma"

Marni Sandid Mohamed Najib

Department of Arabic Language and Literature- Faculty of Letters, Languages and Social Sciences - Ain Temouchent University - Algeria

### Abstract:

This research can inform us about certain academic signs that require a re-reading of classic grammatical problems, without the linguistic approach that it was, in particular those which were related to the grammatical meanings extracted from the context carried in the linguistic structures, and those also related to the semantics carried in morphological units -including horof elmaani-

But their quantitative linguistic approach can pass the classical linguistic conception of grammatical function, as grammatical morphemes, and meanings extracted from syntactic contexts in linguistic structures, which impose them on their phonological articulations, with their finite quantum physical properties, and they make them responsible for the execution of this same syntactic function, and produce new meanings corresponding to their general context, in addition to the marginal meanings, differential, which occupy the same function, or the same grammatical meaning.

**Keywords:** quantum linguistics; syntactic function; lamma; phonological interpretation.

171

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a

[Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652

[www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH](http://www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH)

Email: [humjournal@uobabylon.edu.iq](mailto:humjournal@uobabylon.edu.iq)

## 1. المقدمة :

لقد أسهب الدرس اللغوي العربي القديم في تناول المباحث النحوية، بتصوير يقوم على معاملة المادة النحوية - ومنها حروف المعاني - على اعتبار الوظيفة، ويتوخى فيها المعاني النحوية، ويستتطق الدلالات النحوية، بما يقرره السياق النحوي المحمولة في التراكيب، إلا أن هذا التناول قد ظل حبيس المفردة النحوية، بعدها عناصر لغوية مورفيمية و وحدات كلمية، ولم يتجاوز هذا التناول العناصر المورفولوجية المتناهية في الكم، بما تحمل من خصائص فيزيائية تخص المادة الفيزيائية، وهي النفس المتدفق من جهازي التصويت البشري، وخصائص ميكانيكية حركية، وهي تخص حركة أعضاء جهاز التصويت البشري، خاصة حركة اللسان في المخارج الصوتية أين تتشكل الفونيمات التي تحمل هذه الخصائص الفيزيائية المميزة، فتتضام والعناصر اللسانية الأكبر منها كماً، وتوافق الوظيفة النحوية والدلالة السياقية العامة، مع خصوصها الدلالة الهامشية في حال أداء الأدوات النحوية ووظيفة واحدة، تشترك في معنى نحوي واحد، وتختلف في الدلالات الهامشية الفارقة، وحينذاك تتدخل الخصائص الفيزيائية الكمية والميكانيكية للفونيمات، فتكون فيصلية تفرق بين الأدوات النحوية ذات الوظيفة الواحدة.

## 1.1 خلفية البحث :

لعل النظر في التناول اللساني الكمي الحديث للمادة النحوية، ومنها الوظائف النحوية لحروف المعاني، لا يعدّ مفصلاً عن نظيره اللغوي القديم في مطلق حكمه، وإنما له في المرجعية اللسانية العربية القديمة ما يعضده، لاسيما ما قدمه ابن جني (392هـ) من التصورات اللسانية على غير التصورات اللغوية الكلاسيكية، وإن كان تصوّره لا يخرج عن التيار اللساني الخليبي، إلا أنه أخذ رافداً لسانياً من هذا التيار، الذي يعمد إلى تفسير البنية في مستوياتها الأفقية الأفقية *horizontal-horizontal* "ابتداءً من المستوى المورفولوجي".

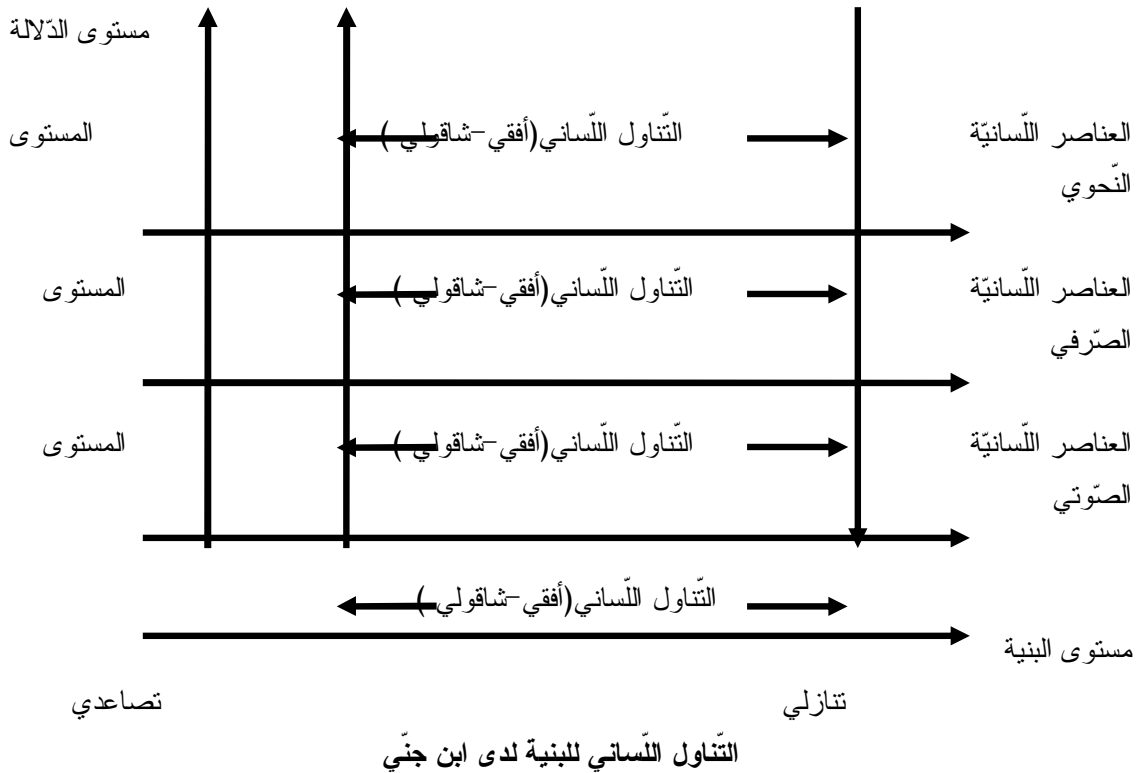


## تناول البنية في التيار اللساني الخليبي

ويقع في الطرف الآخر، أنه قد كانت تفسر البنية لدى ابن جني في غير مستوياتها، إذ كان ينطلق ينطبق من التناول التصاعدي-التنازلي والشاقولي الأفقي، إلى حدود الظاهرة اللسانية في مستواها الأفقي " *un traitement horizontal/vertical et ascendant/descendant*" ويضفي عليها غزارة في التسويغ المنطقي الرصين، وعرضاً شاملاً من المحتمل اللساني فيها، ليصل إلى المواطن المسؤولة عن أداء الوظائف النحوية وعن إنتاج الدلالات التي تشع بها تلك الخصائص الفونولوجية الكمية.

### 2.1 منهج البحث:

الأكيد الذي يجد الناظر إلى هاته الورقة البحثية من ملاحظات علمية استعانة الباحث بالمنهج الوصفي بمعاييره الأكاديمية الدقيقة، في محاولة حثيثة للنأي عن الأحكام المعيارية، التي تخرج بالمادة النحوية المرام تناولها تناولاً لسانياً كمياً، وفق شروط المنهج الفلسفي الفيزيائي الكمي، إلى حدود التصور الفيلولوجي، الذي لا تسعفه أدواته الإجرائية في تشريح هاته المادة تشريحا طولي عميق، ويرى المنهج الوصفي معزواً بأداة التحليل التي تتخلل الوصف في أحايين كثيرة لقصدية الشرح والإيضاح وتذليل التصورات المفهومية المقصود عرضها.



**3.1 أهمية البحث :**

قد يمكننا هذا التوجّه اللساني الكمي من إعادة بعث المباحث اللغوية القديمة - ومنها المباحث النحوية - في قراءات لسانية جديدة، تعيد النظر في التعامل والبنية اللسانية العربية، بوصفها عضوية واحدة. ولعلّ هذا التصوّر اللساني الكمي، الذي يقوم على تناول البنية اللسانية، ابتداءً من عناصر فونولوجية المتناهية الكم، إلى ما يزيد عليها من العناصر المستويات البنوية، ما يفتح الدرس اللساني العربي على دراسة المادة اللغوية العربية - ومنها المباحث النحوية - بالمنهج العلمي الرصين، الذي يضاف إلى المنهج اللساني، لاسيما وأنّه قد يحمل في طياته المقاربة الفيزيائية الكمية في الدرس اللساني العربي، ممّا يستوجب فرض المنهج العلمي الدقيق، في دراسة المادة اللسانية المرام دراستها، وقد تبين من هذا أنّ المنهج العلمي لا يسلم للنتائج العلمية القبلية، ويعيد النظر فيها، انطلاقاً من إعادة طريقة التناول الذي يستند إليها، والتي تتخذ من العناصر المتناهية الكم أساس هذا التناول، ليخلص إلى نتائج مغايرة، مقارنة بنظيراتها المتوصل إليها من قبل؛ ولعله المرام في اعتماد هذه المقاربة الكمية هنا:

ولمّا كانت حروف المعاني - ومنها معاني لما - من الوحدات اللفظية المورفيمية النحوية التي تؤدي وظيفة، وتنتج دلالة نحوية توافق السياق اللغوي العام في التراكيب اللسانية، فقد تناولها مصنفات نحوية بالدراسة والتفصيل، كالذي كان من ابن هشام الأنصاري (761هـ) في: "مغني اللبيب" وهو المعتمد رأساً في هذا البحث المتواضع، فإن التّأويل اللساني الكمي لوظائف حروف المعاني ودلالاتها النحوية والسياقية، بعدها أدوات وظيفية مورفيمية قائم على استنطاق خصائصها الفيزيائية الكمية، والحركية الميكانيكية التي تحدث وظيفتها النحوية، وتنتج دلالاتها السياقية في التراكيب اللسانية الضامة لها، وتتدخل في الفروق الدلالية لبعض الأدوات النحوية التي تتخذ في الوظيفة والمعاني النحويتين:

**2. الإشكالية:**

قد يدفع هذا الموضوع مجموعة من الإشكالات البحثية، لتحرك الباحث اللساني العربي، نحو محاولة الإجابة عمّا يعلق في الأذهان من تصوّرات كلاسيكية مستغلقة في التناول اللغوي القديم، وقد كانت بعضها مبهمة في التخريج والتأويل، ولا تستجيب لمتطلبات المنطق العلمي؛ ولعلها تتلخص فيما يلي:

1. السّؤال عن المواطن المسؤولة عن إحداث الوظائف النحوية، والمكان المنبجج للدلالات السياقية للأدوات النحوية العاملة.
2. السّؤال أيضاً عن المقاربة اللسانية الكفيلة، باستظهار هذا الشّأن.
3. الإشكال المائل في حقيقة الدرس اللساني، وما يحمل من آليات التفسير العلمي للظواهر اللغوية الكونية إلا أنّ خصوصية اللسان العربي واقع في حقيقته الأنتروبولوجية؛ فهل يراعيها الدرس اللساني؟ وهل تستجيب مباحثه إلى الآليات اللسانية ومقارباتها البيئية، ومنها المقاربة الكمية؟.

4. لعل ما يزيد على هذا الإشكال البحثي، مدى ملازمة المنهج اللساني الكمي للمباحث اللغوية العربية الكلاسيكية - ومنها المباحث النحوية، وعن النتائج المأمولة من هذا المنهج، وعن الآفاق اللسانية العربية المستشرقة في هذا الشأن.

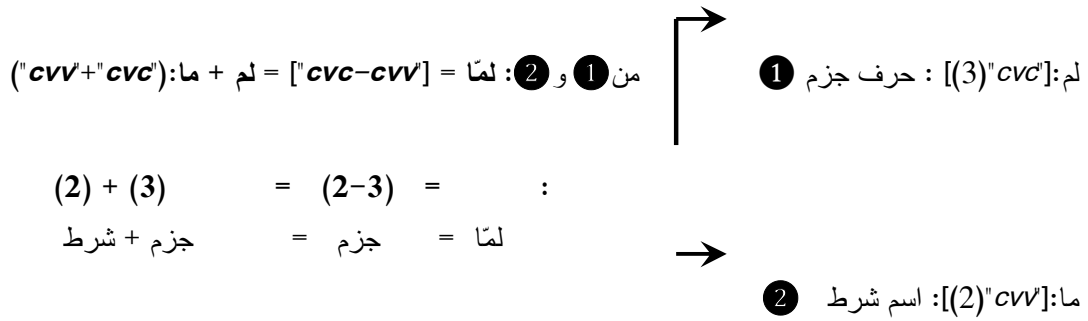
### 3. التخريج اللساني الكمي لحرف المعنى لَمَّا:

لَمَّا ["cvc-cvv"] (2-3): 1] [307: 1]؛ لها ثلاثة أحوال:

#### 1.3 الحال الأولى :

حرف جزم ونفي وقلب، تختصّ بالمضارع، تشبه لم في العمل، وتنفارقها في خمسة أمور [2: 14/4]

1. أنها لا تقترن بأداة شرط، حرفاً كان أو اسماً، فلا يقال: "إن لَمَّا تَقَمَّ أَقَمَّ وَلَا مَنْ لَمَّا يَقَمُّ أَقَمَّ"؛ وقد يُفسَّر هذا، بما يزيد على لم من الكمّ الفونولوجي المقطعي في ما، وهي المتضمنة لدلالة الشرط، وذلك هو الظاهر في حال كون لَمَّا حرف وجود لوجود [3: 298]، ممّا يستوجب وجود الجواب لوجود الشرط، وهو غير متوافر في لم ذات الكمّ الفونولوجي البسيط. ممّا استدعى من هذا استحالة اقترانها بأدوات الشرط، للنقل المحتمل منها:



ينضاف إلى هذا، أنه عند تضمّن لَمَّا: ["cvc-cvv"] (2-3) ما الشرطيّة فقد قوي معنى الشرط بالأداة الداخلة على لَمَّا ولَمَّا ذاتها، وجعلنا الشرط أثقل في أصل الوضع، إذ لا يحسن السكوت على تركيبه إلا بتضمّن طرفيه من شرط وجواب تحقيقاً أو تقدير [1: 431/2]، فلما زاد الثقل بالجمع في أداة الشرط ولَمَّا استتقلت العربية ذلك أبت الجمع بينهما.

2. أن منفي لَمَّا مستمرّ نفيه إلى الزمّن الحاضر (الحال) دون الاستقبال؛ من ذاك قوله:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ ÷ وَإِلَّا فَادْرِكْنِي وَلَمَّا أَمْرَقٍ [4: 680/2].

وقد يفسّر هذا، بما في التركيب المقطعي لَمَّا ["cvc-cvv"] (2-3) من احتمال ضمّها لأداتي الجزم والشرط ممّا يحتمل جدّاً تضمينها للزمّن الحاضر، المحصل من مجموع الزمّنين؛ وهو فيما يلي:

- الماضي قد يستمرّ في الحاضر ①
- الماضي لا يستمر في الاستقبال ②
- من ① و ② : لم: ["cvc"(3)] حرف جزم وهي للماضي ولغير الاستمرار في الاستقبال ③ .
- ما: ["cvv"(2)]: اسم شرط، وهي للحاضر وللإستقبال ④ .
- لَمَّا: ["cvc-cvv"(2-3)] = لم+ما: ["cvc"+"cvv"(2-3)] = (2)+(3) = (2-3) ⑤ .
- من ③ و ④ و ⑤ : لَمَّا للماضي المستمر في الحاضر.

ويزيده قوّة حاجيّة، ما يحمله فونيم الألف في ما من لَمَّا وهو صائت طويل، وما يحمل من الكَمّ الفونيمي المتمادّ في الطُول والنفس، وهو مفتوح غير منغلق، ليفتح الدلالة على الطُول والاستمرار في الزّمن الحاضر، إذ جاور المقطع الأوّل المقفل بالصّامت، وما يحمل من الخصائص الكميّة الفونولوجيّة المقطعيّة المؤشّرة على دلالة القطع، ولما تحمله الميم الغالقة في لم، ممّا يوحي إلى أنّ هذين أيضاً، فيحدّان استمرار الألف المتماذّة في زمن الاستقبال.

وأما منفيّ "لم"، فيحتل نفيه دلالة الاتّصال في زمن الزّمن الحاضر [2:166/2]؛ نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَمْ

أَكُنْ بِدُعَايِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ (مريم/آية:04) فالشّقاء منفي في زمن الماضي ومستمرّ في زمن

الحاضر، ويحتل ضده من دلالة الانقطاع عن الحاضر، فلا يبرح زمن الماضي [6:29/2]؛ نحو قوله ﷻ: ﴿لَمْ يَكُنْ

شَيْئًا مَذْكُورًا ﴿﴾ (الإنسان / آية: 01) إذ لم يكن شيئاً ذكوراً في الماضي، وانقطع فيه وكان بعد ذلك شيئاً، فلمّا احتمل هذا جاز في "لم": "لم يكن ثمّ كان" ولم يجز ذلك في "لماً": "لماً يكن ثمّ كان"، وإنّما يقال في "لماً" يكن وقد يكون "على التّوقُّع، في غير زمن الماضي من الحاضر. وردّ ابن هشام [1: 308/1] تمثيلاً ابن مالك للمنفى المنقطع [7: 435/3]، في قوله:

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَا ÷ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ [4: 681/2].

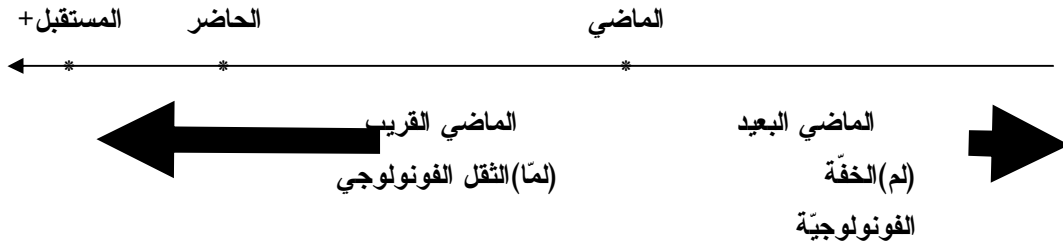
وتبعه ابنه، فيما كتب على التسهيل [1: 308/1]؛ والاعتقاد يحتمّ دلالة الاتّصال ههنا، على ما قصد ابن هشام [5: 166/2].

وقد يسوّغ هذا الاتّصال إلى زمن الحاضر في منفي لم ما تحمله لم من الخصائص الفونولوجية الكمية والحركية الميكانيكية الفونيمية منها والمقطعية؛ من ذلك الشبهية الفونيمية بين فونيمي الميم في لم، والنون في لن من ذلاقة ونساعة صوتية، إلى حدّ الإخاء الفونيمي، ويزيده التّطابق المقطعي فيهما: لم ≡ لن: [(3) "cvc"]، ممّا يجوز سلوك لم مسلك لن في الدلّ على زمن الحاضر، فلمّا تشبّهت بها، تجاوزت بمنفيتها زمن الماضي إلى الحاضر.

ولمّا امتدّ منفي "لماً" إلى الزّمن الحاضر، لم يجز اقتراها بحرف دالّ على تعقيب، كما جاز ذلك لـ"لم" إذ يجوز: "قمت فلم تقم" على نفي قيامك عقيب قيامي، ولا يجوز: (قمت فلمّا تقم) لاستمرار عدم القيام إلى ما بعد ذلك بزمن غير يسير فيستحيل ذلك. ولعلّ المفسّر لعدم قبول لماً [cvc-cvv] (2-3) للفاء الدالة على التّعقيب بعدها، ولا الدالة على التراخي في نحو: "لم يكن ثمّ كان" بما توافر في لم [cvc] (3) في نحو: "قمت فلم يقم" ولم يكن ثمّ كان" وهي الدالة على احتمال انقطاع النفي، وهو مستمرّ في زمن الحاضر في منفي لماً، وقد تبيّن من الخصائص الفونيمية والمقطعية الكمية في لماً أنّها تمكّنها من الاستمرار بالنفي من الماضي إلى الحاضر دون انقطاع، فلا يعقب على المستمرّ بخلاف التّعقيب بعد المنقطع؛ ويسوّغه تماذّ الألف في ما [cvc] (2) منها الدالة على الشّرط، إذ يتنافى امتداد النفي إلى الحاضر والتّعقيب بالفاء الضبّقة، ذات الخصائص الفيزيائية الكمية والميكانيكية المخرجية، التي تعيق تدفّق النفس الذي يرفق للألف المتماذّة، فانعكس ذلك على الدلالة في امتناع الجمع بين استمرار النفي في الحاضر والتّعقيب على لماً، وعلى هذا جورّوا التّوقُّع لمناسبة الاستمرار في الحاضر، لأنّه متّصلّ في زمن الاستقبال وغير منقطع.

3. أن لا يكون منفي "لماً"، إلّا قريباً من الحال، ولا يشترط هذا في منفي "لم" [8: 193/2]؛ فيجوز: "لم يكن زيداً في العام الماضي مقيماً"، ولا يجوز "لماً يكن زيداً في العام الماضي مقيماً" على البعد من زمن الحال. وابن مالك لا يشترط هذا؛ ومثّل له بـ: "عصى إبليس ربّه ولماً يندم"، وقال بقربها من الحال على الغلبة، ولا يلزم شرطها [9: 142/2]. قد يسوّغ للخصائص الفيزيائية الكمية الفونيمية والمقطعية، ما يكون فيصلياً ههنا، في الدلّ على موطن التّأشير على دلالة القرب من زمن الحاضر في لماً؛ من ذلك: أنّ الميم الغالقة في لم من لماً، وما يكتنفها من المقطع الصوتي الثالث لم [cvc] (3) أنّها انقطعت للماضي البعيد والقريب، بما تحمل من الخوف الفونيمي والمقطعي

العددي فكانت لهما، وعند اقترانها بما الذالّة على الشرط، نقلت بها وقلّ نشاطها الفونولوجي الفونيمي والمقطعي العددي أيضاً، فاجتذبت ما لم إليها في الدلّ على قرب النفي من زمن الحاضر، بعد أن سلبتها دلالة النفي في زمن الماضي البعيد:



4. أن منفي "لما" متوقع ثبوته في المستقبل، على خلاف منفي "لم" [5: 166/2]؛ ومن ذلك قوله **﴿لَمَّا يَدُوقُوا**

**عَذَابٍ ﴿ص/ آية: 08﴾** إنهم لم يذوقوا العذاب إلى الآن، وهو متوقع وقوعه بهم [10: 363/6]، وقوله **﴿لَمَّا**

**﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾** (الحجرات/ آية: 14) فلما احتملت التوقع بدلّ على أن هؤلاء قد يؤمنون

فيما بعد [11: 247/4]؛ وعلى هذا أجازوا: "لم يقض ما لا يكون" ومنعوه في "لما" [8: 193/2]. وهو مفسر أيضاً بما سبق هذا من الخصائص الفيزيائية الكمية في لم، بما فيها من الميم الغالقة والسولابي المقفل المقطوع، الذالّ على الانقطاع في زمن الماضي، إلا أن الانغلاق النسبي في الميم المائعة "liquide" قد تجرّ لها أن يتواصل منفيها من الماضي إلى زمن الحاضر، ولا يجاوز الحاضر إلى الاستقبال لضعف الميم في الانفتاح، بخلاف لما الضامة لما ذات الشرط الذالّ على الاستقبال، وما تحمل من الألف المتمادة في الطول الزمني، الذي يوحى إلى الاستقبال أيضاً؛ ويعضده إجازة النحاة نحو: "لما يكن وقد كان يكون" لتوقع المستقبل المتجاوز للحاضر.

هذا؛ وإن منفي "لم" و"لما" في الماضي سيان، في نفي المتوقع وغيره [1: 308/1]؛ ويمثّل للمتوقع: "بما لي قمت (لم/لما) تقم"، على أنه كان متوقّعا قيام المخاطب، في حالين (لم/لما) في زمن الماضي، ويمثّل لغير المتوقع بـ: "لم/لما) تقم" عند الابتداء بهما، على أنه لم يكن متوقّعا قيام المخاطب في الماضي [5: 168/2]. وقد يُفسّر هذا بتضمين "لما" لـ "لم" كمّا ومقطعا؛ مما أحال على التوقع في زمن الماضي، على حدّ السواء [12: 281].

5. أن منفي "لما" جائز حذفه، وهو غير متوافر في "لم" [7: 435، 436/3]؛ وشاهده قوله:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْعًا وَلَمَّا ÷ فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يَجِيبْنَهُ [4: 681/2].

وتأويله: (ولما أكن بدءاً، قبل ذلك سيّداً [5: 168/2]) ولم يجوزوا "وصلت بغداد، ولم"، على إرادة لم أدخلها [8: 193/2]. وأما قوله:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا ÷ يَوْمَ الْأَعْرَابِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ [4: 682/2].

فلا يؤوّل على الضرورة [2: 19/4]، وإنما على تضمين الكلام دلالة الخطاب، بتأشير القرينة اللغوية التي يسبقها؛ أي: "إن وصلت وإن لم تصل"، مما ولد خصائص فيزيائية كمية لطونيم التنغيم، وقد اعتلى ذروة الموجة



الكلامية المحتملة والمتصورة في التقدير لدى الشاعر، وقد يؤشر هذا الطونيم [13: 836] على دلالة المحذوف المتوقع تعضدها القرينة المذكورة. ولعل مما يدعم هذا ما جاء في بيت رؤبة بن العجاج (145هـ) في باب التنوين قوله:

قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنَّ ÷ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنَّ [4: 936/2].

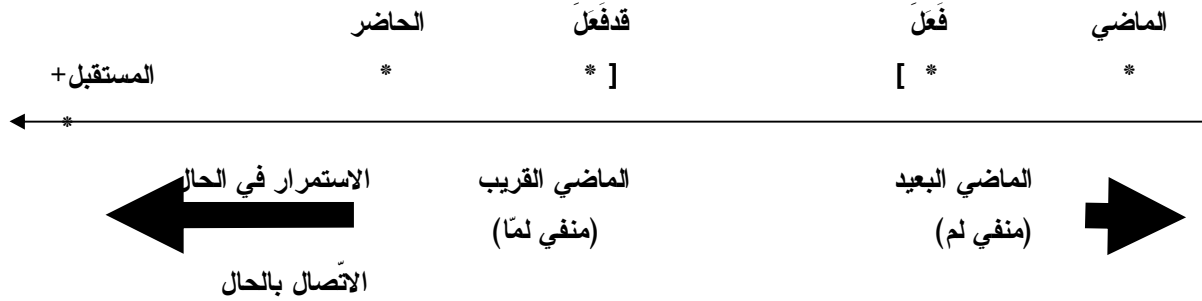
وقد جوزت العرب حذف الشرط وجزائه لدلالة الكلام عليه [14: 277/1، 276]، ومفسر بتغيم الكلام الذي يؤشر عليه فيعرف المحذوف بالتوقع.

وأما قول ابن هشام: "وعلة هذه الأحكام كلها، أن لم تنفي (فعل)، ولما لنفي (قد فعل)" [1: 309/1]، فمفاده ما يلي:

1. أن منفي (فعل) يحتمل أداة الشرط، ومنفي (قد فعل) لا يحتملها، إذ لا يصح التحقيق، المتضمن في حرفه "قد"، والتوقع المتضمن من الشرط معاً.
2. أن منفي "لما" من (قد فعل) مستمر التوقع إلى الحال، بعد تحوله من دلالة التحقيق في الماضي، وهو متضمن من متصرف الفعل، في صيغة المضارع (قد يفعل)؛ والاستمرار في الحال [12: 281]، لا يجوز اقتران "لما" بحرف التعقيب، كما لا يقترن التعقيب بالتوقع، في حين يحتمل منفي فعل بلم الاتصال والانتقطاع، وجاز فيه اقتران لم بحرف التعقيب، كما يقترن الحدوث بالتعقيب.
3. أن منفي "لما" من (قد يفعل) لا يكون إلا قريباً من الحال، والأمر نفسه متضمن في دلالة "قد" على التقريب من الحال [5: 169/2].
4. أن منفي "لما" من (قد يفعل) متوقع الثبوت، بما تدل عليه صيغة ماضيه (فعل)، ومضارعه (قد يفعل) من معنى التوقع، وهو أصل فيها [3: 289].
5. أن منفي "لما" من (قد فعل) جائز الحذف، كما جاز ذلك في "قد" [15: 47/1، 46]؛ ومنه قول النابغة الذي يقوي هذه الدعوى

أَفِدِ التَّرْحُلُ عَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا ÷ لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ [4: 342/1].

وقد تبين قبول منفي لما لـ قد التي للتوقع في الحاضر والاستقبال، وكان أصلها التحقيق في الماضي [12: 281]، وعدم قبول منفيها لفاء التعقيب أو لـ ثم التي للتراخي، لاحتمال وقوع الفعل في الماضي البعيد، فلا يعرف وقوعه من عدمه، أو وقوعه في الماضي القريب من زمن المتكلم، ويكون هذا لـ فعل، وأما احتمال التحقيق في وقوع الفعل، فقريب من زمن المتكلم للعرف به، ويجافي معنى وقوع الفعل في الماضي للبعيد لاحتمال الجهل بوقوعه، وبهذا ينتفي التحقيق ههنا، مما يعزز القرب من زمن الحال، ويكون هذا في قد فعل [16: 157/2].



## 2.3. الحال الثانية:

حرف وجوب لوجوب [3: 298]، ويقال فيها: حرف وجود لوجود [7: 476/3]؛ وتختص بالماضي، باقتضاء جملتين يقترن وجود الثانية منهما وجود الأولى؛ نحو: لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ، وهي ليست ظرفاً بمعنى "حين" ههنا، على ما رآه ابن السراج [16: 157/2]، والفارسي [7: 476/3] وابن جنّي وجماعة [1: 309/1]. وقد رده ابن مالك من أوجه ثلاث [3: 298]، وقال بمعناها لـ "إذ"، وحسنه ابن هشام، لاختصاصها بالماضي، والإضافة إلى الجملة [1: 309/1].

ورد ابن خروف (609هـ) الرأى القائل باسميتها على الظرفية [17: 127/2]؛ إذ لو قدرت ظرفيتها في نحو: لَمَّا أَكْرَمْتَنِي أَمْسَ أَكْرَمَتِكَ الْيَوْمَ لَكَانَ عَامِلَهَا الْجَوَابَ، الواقع في اليوم ههنا، وما وقع في اليوم لا يكون في أمس. ويخرجه ابن هشام على ثبوت الشرط في زمن الاستقبال؛ أي: لَمَّا ثَبِتَ الْيَوْمَ إِكْرَامَكَ لِي أَمْسَ أَكْرَمَتِكَ؛ على نحو قوله ﷺ: ﴿إِنَّ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (المائدة/ آية: 116) على شرط إن ثبت أنني كنت قد قلته فيما مضى فقد علمته؛ والشرط استقبال [1: 309/1].

ويكون جوابها فعل ماضٍ باتفاق؛ نحو قوله ﷺ: ﴿فَلَمَّا جَنَّكُمُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ (الإسراء/ آية: 67) أو مؤول بماضٍ في مواضع ثلاث [7: 477/3]:

- جملة اسمية مقترنة بإذا الفجائية؛ نحو قوله ﷺ: ﴿فَلَمَّا جَنَّهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ (العنكبوت/ آية: 65).

- جملة اسمية مقترنة بالفاء؛ نحو قوله ﷺ: ﴿فَلَمَّا جَنَّهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ (لقمان/ آية: 32)؛ أي: انقسموا قسمين، فمنهم: مقتصد... [10: 35/6].

- فعل مضارع؛ نحو: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَن إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَىٰ مُجْتَدِلًا فِي قَوْمٍ لُّوطٍ﴾ (هود/ آية: 74)، وقيل الجواب ﴿وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَىٰ﴾ على زيادة الواو وهو ضعيف؛ إذ لا تقبل نتائج الدراسات

اللسانية الكمية مسألة الزيادة النحوية في التعبير القرآني في تخريج النحاة، أو محذوف تقديره: أقبل يجادلنا [18]: [37/2].

وروى بيتاً يراه النحاة شاهداً غريباً، وذلك في قوله:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا ÷ وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ [4: 682/2].

إذ قُدِّرَ حذف فعلي "لَمَّا"؛ أولهما بمعنى سقط، وفاعله سقاؤنا، وجوابه قلت، دل عليه قوله أقول، و"شيم" فعل أمر من شمت البرق إذا نظرت إليه؛ ومعنى البيت كله: لَمَّا سَقَطَ سَقَاؤُنَا، قلت لعبد الله شمه.

وقد يفسر الشاهد بما سبق هذا من استحضار الطونيم ذي الخصائص الفيزيائية الكمية، توجه الموجه الكلامية يكون الطونيم فيها في قمة تنعيم الكلام، ومؤشراً على الدلالة الخطابية المتوقعة من الكلام ويُتعرَّف بها على المحذوف، وتعضده القرائن الغوية المذكورة.

### 3.3. الحال الثالثة :

حرف استثناء [19: 145/3]، يدخل على الجملة الاسمية؛ نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (الطارق/ آية: 04) في قراءة [20: 399/2]. وتدخل على الماضي، لفظاً لا معنى [7: 476/3]، نحو قولك: "أُنشِدُكَ اللهُ لَمَّا فَعَلْتَ"؛ أي: ما أسألك إلا فعلك على الاستقبال [19: 145/3].

وقد رد ابن هشام [1: 309/1] نكران الجوهرى (400هـ) الرأى القائل أن "لَمَّا" المعنى "إلا" غير معروف في اللغة. وذلك في الشاهد النحوي [21: 2023/5]:

قَالَتْ لَهُ: يَا اللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ ÷ لَمَّا غَنَّتْ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ [4: 683/2].

هذا؛ ويرى بعض النحاة أنها قد تكون مركبة من كلمات أو من كلمتين [1: 310, 311/1]، وقد قدر بعضهم مجيء لَمَّا من كلمات، في قراءة من شدد نون إن وميم لَمَّا [20: 290, 291/2]، في قوله ﷻ: ﴿وَإِنَّ كَلِمًا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ﴾ (هود/ آية: 111) على تخريج أن الأصل فيها:

لمن ما: [ل+من+ما] [(1)cv"(3)cvc"(2)cvv"]

فأدغمت النون في الميم بعد إبدالها، وعند توالي ثلاث ميمات حذف الميم الأولى في من؛ ويبدو الحذف ههنا غير وارد عند العرب، على غير ما جاء في قوله ﷻ: ﴿وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ﴾ (هود/ آية: 48) فضعف ذلك [11: 397/2].

وقال بعضهم إنها بمعنى جمعاً، والأصل فيها التثنية (لَمَّا) فخففت في استرسال الكلام وصلاً؛ وقد ضعف هذا من بعده في دلالة اللفظ على معناه (لَمَّا/جمعاً)، وقد حذف التثنية من اسم مصروف. وقال بعضهم أيضاً إنها على زنة فعلية "من اللمم، منع من الصرف لألف التانيث فيه، وإن كانت على ما فعلى" فهي بالألف المقصورة، وتمال على ما تمال به نظيراتها، إلا أن ذلك لم يكن، ولم يستعمل اللفظ على ما هذا التصور [5: 172/2].

وهي في تقدير ابن الحاجب (646هـ) جازمة حذف فعلها وهو في تقدير: "لما يهملوا" أو "لما يتركوا"؛ ويعضده حجة تقدم قوله ﷺ: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ (هود/ آية: 105) وتلاه حال الأشقياء والسعداء ومصائرهم من المجازاة؛ إذ قال: "وما أعرف وجها أشبه من هذا، وإن كان النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن، والتحقيق يأبى استبعاده لذلك" [22: 167/1] ولم يطمئن له ابن هشام في تقدير منفي لما، وقدره على: "لما يوفوا أعمالهم" على الاستقبال، إذ تقع التوفية بعد، ويستوفونها في آخر الزمان، ورجح ذلك بالقرينة اللغوية ﴿لِيُؤْفِقَهُمْ﴾ (هود/ آية: 111) إذ لم تقع وستقع، ويتوقع ثبوت منفي لما، والإهمال غير متوقع الثبوت [8: 195/2].

ويكون تخريج قراءة (الطارق/ آية: 04) أبي بكر [20: 290، 291/2]. بتخفيف إن وتشديد لما على وجهين [5: 173/2]:

- أن تكون إن مخففة من الثقيلة وعاملة فيها بعدها، ويحتمل لما الأوجه الثلاثة واختاره ابن الحاجب.
- أن تكون إن وكلاماً مفعولاً لأرى المضمر، ولما بمعنى إلا، والتقدير: (وأرى إن كلاً إلا ليوفينهم ربك) [22: 167/1].

وأما تخريج قراءة أبي عمرو (154هـ) والكسائي (189هـ) في إن وتخفيف ميم لما، فعلى أصل الوضع من إعمالها، وأما قراءة نافع (169هـ) وإن كثير (120هـ) بتخفيفهما، فإن إعمال إن المخففة من الثقيلة على الوجه الضعيف، ولام لما للابتداء في الوجهين؛ وقيل هي في قراءة لما المخففة فارقة بين إن النافية وبين المخففة من إن الثقيلة؛ وابن هشام لا يرى ذلك [1: 311، 312/1]، إذ لا تكون الفارقة إلا في حال تخفيف إن وإعمالها [8: 195/2]، وما زائدة تفصل بين لام لما وليوفينهم كما فصلت الألف بين همزتي [20: 207/2] "أأُنذرتهم" [18: 25/1]، وبين نونات في نحو: اضربنن يا نسوة، وقيل: ليست موصولة بجملة القسم، إذ جاءت بتركيب الإنشاء، ولا يراه ابن هشام أيضاً لأن صلته ههنا جواب قسم في المعنى، وجيء بالقسم للتوكيد دون غيره، ويعضده قوله ﷺ: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبَطِّئَنَّ﴾ (النساء/ آية: 72)، على اختيار ألا تكون من نكرة؛ أي: "للفريق لا ليبطئن" فتكون من موصوفة، و"ليبطئن" جملة الصفة، التي تشترط الإخبار كما تشترط جملة الصلة، إلا أن من ههنا موصولة وصلتها "ليبطئن" [18: 285/1]. ولعل ما جاء في تخريج ما موصولة في جملة القسم، وقد جاء تركيب القسم إنشاءً مسوقاً لمجرد التوكيد، فمفسر بالخصائص الفولونوجية الفيزيائية الكمية، فقد كانت بغير الخصائص الفيزيائية المعهودة للقسم، لتغاير بعض الصفات الفيزيائية التي للطونيم الذي يعتلي التنعيم، والموجة الكلامية التي تحمله، وهي مستحضرة في الذهن حين تخريجها الكمي، لتدل على المعنى التوكيدي، في حين أنه يضعف المؤشر الدلالي للقسم. وأما المركبة من كلمتين فهي في لن وما [1: 312/1]؛ كقوله:

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَرْبِيدٍ مُقَاتِلًا ÷ أَدَعِ الْقِتَالَ وَأَشْهَدِ الْهَيْجَاءَ [4: 683/2].

فأدغمت نون لن في ميم ما الظرفية، وصلتها "رأيت أبا يزيد مقاتلاً" فصلت بين لن وممولها أدغ المنصوب به، وانتصب أشهد بأن المضمرة، وأن وممولها أشهد عطف على القتال لا على أدغ؛ أي: لن أدغ القتال وشهود الهيجاء [5: 176/2] فكان هذا التخريج مقيساً على تخريج بيت ميسون بنت بحدل:

\* **وَلْبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي** \*

وقد يتدخل طونيم التنغيم المستحضر في نصب أشهد دون إضمار أن، فيشير التنغيم المستحضر بما يحمل من خصائص فيزيائية كمية إلى العمل النحوي في نصب أشهد، وإلى عطف أن وممولها أشهد على القتال لا على الترك في أدغ.

#### 4. نتائج البحث :

قد يحث هذا البحث اللساني المتواضع الباحث في هذا الفن العلمي الشريف على إعادة الارتباط العلمي الحضاري، بين ما ورثناه من الجهود اللسانية لأسلافنا، وبين ما وصل إليه البحث اللساني العالمي من توجهات علمية، تفتح باب اللسانيات على جمهرة من مخرجات العلوم الأنثروبولوجية - ومنها العلوم الدقيقة - كي تفسر المستغلات البحثية اللسانية تفسيراً يطمئن إليه المنهج العلمي القويم، ويحتكم إلى المنطق الرياضي السليم، وتكون نتائجه أكثر دقة مما كانت عليه في دراسات اللغوية الكلاسيكية؛ ولعل من تلك المباحث اللغوية تناولها تناولاً لسانياً بينياً بما أفرزته نتائج المنهج الفيزيائي الكمي المباحث النحوية الوظيفية، ومنها وظيفة حرف المعنى لماً ومعانيها. هذا؛ وقد كانت نتائج هذا البحث تشير إلى جملة من التصورات الإنسانية الكمية، التي تمكن الباحث من استشراف أفاق لسانية عربية، تعد مريديها بطيب النتائج الأكاديمية؛ ومنها:

1. لعل في احتكام المباحث اللغوية الكلاسيكية إلى المناهج العلمية ما يعطي للدرس اللساني العربي الحديث نتائج علمية أكثر دقة، وأبعد مسلكاً عن النسبية التي التصقت صفتها بالعلوم الأنثروبولوجية.
2. قد لا تخرج المقاربة اللسانية الكمية في تناول المباحث النحوية القديمة، عما كان في قراءات ابن جني في تفسير النحو قضايا العربي، من تفسير في المستوى التركيبي وما دون المورفولوجي، فقد جاوزهما إلى العناصر الفونولوجية المتناهية في الكم، وحاول استظهار بؤر الوظيفة فيها، وحاول استخراج مواطن الدلالة منها، بما تقتضيه الظاهرة العلمية الحديثة، إلا أن التناول الكمي أكثر عمقاً من ذلك الذي كان عليه في تخريج ابن جني.
3. قد تفتح المقاربة اللسانية الكمية المباحث النحوية التراثية على المناهج العلمية الدقيقة، التي تمكن الباحث من تفسير المادة النحوية المرامة تفسيرها تفسيراً علمياً أكثر دقة وأوسع إيضاحاً مما كانت عليه، وأوقع حجّة، وأمكن منطقاً.
4. قد يعطي المنهج اللساني الكمي قراءة شاقولية تصاعديّة إلى نظيرتها الأفقية، إذ يتناول المادة النحوية بوظيفيتها ودلالاتها في المستوى الفونولوجي الأفقي الأدنى والأقلّ كمّاً، ليتصاعد تأويلها شاقولاً إلى المستوى الأفقي الذي يليه، حيث موطن تلك المادة النحوية.

5. قد يكون التناول اللساني الكمي حلقةً تواصليةً للدراسات اللسانية العربية الكلاسيكية، إذ لا تشكل قطيعةً إستمياً وذلك التراث اللساني العربي الحضاري؛ مما يستشرف منها أن تكون شارحةً له، أو معيدةً لصياغته صياغة درسه، أو مقومةً لبعض توجهاته، أو موفقةً لبعض تصوراته، بحسب ما يقتضيه مخرجات الصناعة العلمية الحديثة.
6. قد تفتح المقاربة اللسانية الكمية آفاق الدرس اللساني العربي على الدراسات البنائية، لاسيما العلوم الدقيقة ذات المنهج العلمي الصارم، والاحتكام إلى المنطق الرياضي.
7. قد تراعي قراءه اللسانية الكمية الخصوصية اللسانية العربية، وقد تبين فيه غير مناسبة قصور القراءات اللسانية العامة في مراعاة خصوصية اللسان العربي، لاسيما وأنه يعتمد المدونة القرآنية المثالية رأساً، وكذا الامتداد الحضاري العلمي للدراسات اللغوية.

### CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

### 5. المصادر:

- القرآن الكريم

- [1] ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (761هـ): "المغني اللبيب في كتب الأعراب" تحقيق: محيي الدين عبد الحميد - لبنان - بيروت - المكتبة العصرية - (د/ط) - 1423هـ/2003م.
- [2] الأشموني أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى (929هـ): "شرح الأشموني لألفية ابن مالك" تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - مصر - القاهرة - المكتبة الأزهرية للتراث - (د/ط) - (د/ت).
- [3] أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (745هـ): "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان" تحقيق: عبد الحسين الفتلي - لبنان - بيروت - مؤسسة الرسالة - ط1 - 1405هـ/1985م.
- [4] السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين: "شرح شواهد المغني" طبع وتعليق على الحواشي: أحمد ظافر كوجان مزيل، ومحمد محمود ابن التلاميذ المركزي الشنقيطي - لبنان - بيروت - لجنة التراث العربي الطبعة - (د/ط) - 1386هـ/1966م.
- [5] الدسوقي مصطفى محمد عرفة (1230هـ): "حاشية الدسوقي على المغني اللبيب" تحقيق: عبد السلام محمد أمين - لبنان - بيروت - دار الكتب العلمية - ط1 - 1420هـ/2000م.
- [6] إسبيويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ): "الكتاب" مصر - القاهرة - مكتبة الخانجي والمملكة العربية السعودية - الرياض - دار الرفاعي - ط2 - 1402هـ/1982م.
- [7] ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله (672هـ): "شرح التسهيل - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي - مصر - القاهرة - المكتبة التوفيقية - (د/ط) - (د/ت).
- [8] الدماميني بدر الدين محمد بن أبي بكر (872هـ): "شرح الدماميني على المغني اللبيب" تحقيق: محمد السيد عثمان - لبنان - بيروت - دار الكتب العلمية - ط1 - 1420هـ/2000م.

- [9] ابن مالك: "شرح الكافية الشافية" تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي - العربية السعودية - مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - ط1 -
- [10] البقاعي برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر (885هـ): "تظم الدرر في تناسب الآيات والسور" تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي - لبنان - بيروت - دار الكتب العلمية - ط3 - 1427هـ/2006م.
- [11] الزمخشري أبو القاسم جار الله بن عمرو الخوارزمي (538هـ): "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل" تحقيق: يوسف الحمادي - مصر - مكتبة مصر - (د/ط) - (د/ت).
- [12] المالقي أحمد بن عبد النور (702هـ): "رصف المباني في شرح حروف المعاني" تحقيق: أحمد محمد الخراط - سورية - دمشق - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ط1 - 1395هـ/1975م.
- [13] محمود سليمان ياقوت: "قاموس علم اللغة: إنجليزي/عربي" مصر - الإسكندرية - دار المعرفة الجامعية - ط1 - 2011م.
- [14] ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن (669هـ): "المقرب في النحو" تحقيق: أحمد عبد الستار الجوار، وعبد الله الجبوري - ط1 - 1391هـ/1981م.
- [15] الصبّان محمد بن علي (1206هـ): "حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" تحقيق: عبد الحميد هندواوي - لبنان - بيروت - المكتبة العصرية - ط1 - 1425هـ/2004م.
- [16] ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل (316هـ): "الأصول في النحو" تحقيق: عبد الحسين الفتلي - لبنان - بيروت - مؤسسة الرسالة - ط4 - 1420هـ/1999م.
- [17] الإستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن (686هـ): "شرح الكافية في النحو" لبنان - بيروت - دار الكتب العلمية - (د/ط) - 1415هـ/1995م.
- [18] العكبري أبو البقاء بن الحسين (616هـ): "التبيان في إعراب القرآن" إشراف مركز البحوث والدراسات - لبنان - بيروت - دار الفكر - ط1 - 1997م.
- [19] ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي: "أمالي ابن الشجري" تحقيق: محمود محمد الطناحي - مصر - القاهرة - مكتبة الخانجي - ط1 - 1413هـ/1922م.
- [20] ابن الجزري: "النشر في القراءات العشر" لبنان - بيروت - دار الكتب العلمية - (د/ط) - (د/ت).
- [21] الجوهري إسماعيل بن حماد (400هـ): "الصّاح" تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار - لبنان - بيروت - دار العلم للملايين - ط4 - 1990م.
- [22] ابن الحاجب أبو عمرو عثمان: "أمالي ابن الحاجب" تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة - لبنان - بيروت - دار الجيل الأردن - عمان - دار عمّار - ط1 - 1409/1989م.

## ملاحظة:

- هناك مراجع معرفية تعدّ أساس هذا البحث، إلا أنها لا توثق في هذه الورقة البحثية؛ ولعلّ أهمّها:
1. عبد الرحمن الحاج صالح: "بحوث ودراسات في علوم اللسان" الجزائر - موفم للنشر - ط1-2012م.
  2. الخليل بن أحمد الفراهيدي (100-175هـ): "كتاب العين" تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي - العراق - بغداد - مطبعة الرشد - ط1-1400هـ / 1980م.
  3. ابن جنيّ أبو الفتح عثمان (392هـ): "سرّ صناعة الإعراب" تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر - لبنان - بيروت - دار الكتب العلمية - ط2-1428هـ / 2007م.
  4. ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي (428هـ): "رسالة أسباب حدوث الحروف" تحقيق: محمد حسّان الطيّان، ويحيى مير علم - تقديم ومراجعة: شاكِر الفحّام، وأحمد راتب النّفّاخ - سورية - دمشق - مطبوعات المجمع اللّغوي - ط1-1983م.
  5. المهدي أبو العباس أحمد بن عمّار (440هـ): "شرح الهداية" تحقيق: حازم سعيد حيدر - المملكة العربية السعودية - الرياض - مكتبة الرشد - ط1-1415هـ / 1995م.
  6. ابن يعيش موفق الدّين (643هـ): "شرح المفصل" لبنان - بيروت - عالم الكتب - (د/ط) - (د/ت).
  7. إبراهيم أنيس (1977م): "الأصوات اللّغوية" مصر - القاهرة - المكتبة الأنجلو مصريّة - ط4-1971م.
  8. بشر كمال: "علم الأصوات" مصر - القاهرة - دار غريب - (د/ط) - 2000م.
  9. بركة بسّام: "علم الأصوات العامّ" لبنان - بيروت - مركز الإنماء القومي - (د/ط) - 1988م.
  10. النّيرباني عبد البديع: "الجوانب الصّوتية في كتب الاحتجاج للقراءات" سورية - دمشق - دار الغوثاني للدراسات القرآنية - ط1-1428هـ / 2006م.
  11. محمّد نجيب مغني صنيدي (المؤلف): "نظريّة التّفسير الصّوتي في القرآن الكريم - قراءة لسانيّة في الموافقات الدّلاليّة للمباحث الفونولوجيّة والأدائيّة" - جمهورية لاتفيا - مؤسّسة نور للنشر - ط1-2018م.
  12. (المؤلف): رسالة قدّمها لنيل شهادة ماجستير في اللّسانيات العربيّة؛ موسومة: "البناء التّشكيلي للفواصل القرآنيّة وأثره في الدّلالة" إشراف: أد: خير الدّين سيب - الجزائر - جامعة تلمسان - 1427هـ / 2006م.
  13. (المؤلف) (محمّد نجيب مرني صنيدي) - رسالة قدّمها لنيل شهادة دكتوراه في اللّسانيات العربيّة؛ موسومة: "مظاهر التّفسير الصّوتي في القرآن الكريم بين اللّغويين والمفسّرين" إشراف: أد: خير الدّين سيب - الجزائر - جامعة تلمسان - 1435هـ / 2014م.